توقعات بالوصول إلى 65 دولاراً للبرميل

انكماش «الصخري الأميركي» يدعم أسعار النفط

توقع مختصون ومحللون نفطيون استمرار المكاسب السعرية للنفط الخام خلال الأسبوع الجاري، بعدما اختتمت الأسبوع الماضي على صعود بنحو 2 في المائة، وعلى أساس أسبوعي كسب خام برنت 5.3 في المائة والخام الأمريكي 4.7 في المائة، كما بقيت الأسعار حول أعلى مستوى في 13 شهرا.

وأوضح لـ"الاقتصادية"، مختصون، أن المكاسب السعرية المتوالية مدعومة من عدة عوامل، أبرزها قيود العرض التي تنفذها بنجاح مجموعة "أوبك +" وحققت تعويضات ومطابقة بشكل جيد، علاوة على خطة التحفيز المالي الأمريكية الضخمة التي تبلغ 1.9 تريليون دولار، إلى جانب مؤشرات قوية على تعافي الطلب في ضوء الانتشار الجيد للقاحات كورونا الجديدة، ما عزز الآمال في القدرة على احتواء الوباء.

وأشار المختصون إلى أن تقلص المخزونات النفطية الأمريكية بوتيرة سريعة أسهم أيضا في دعم الأسعار، إضافة إلى توقعات انكماش الإنتاج الأمريكي من النفط الصخري جراء القيود الواسعة المفروضة على الاستثمارات في الوقود الأحفوري في ظل سياسات الإدارة الأمريكية برئاسة الرئيس جو بايدن المنحازة للطاقة المتجددة.

وذكر المختصون، أن الإصابات الجديدة والإغلاق العام في اقتصادات كبرى مثل ألمانيا وعمليات جني الأرباح جميعها عوامل رئيسة تكبح استمرار صعود أسعار النفط، ورغم ذلك يراهن كثيرون على تجاوز الخام الأمريكي عتبة 60 دولارا للبرميل وأن يواصل خام برنت مكاسب نسبية.

وأشاد المختصون بتأسيس صندوق عالمي للطاقة المتجددة بقيمة ملياري دولار، بهدف دعم مشاريع طاقة الرياح والطاقة الشمسية في أوروبا الغربية، الولايات المتحدة، كندا، المكسيك، اليابان، تايوان، أستراليا، ونيوزيلندا. كما ثمنوا قرار وكالة مشاريع الأبحاث المتقدمة للطاقة التابعة لوزارة الطاقة الأمريكية، بتوفير تمويل بقيمة 100 مليون دولار لنشر تقنيات منخفضة الكربون، معتبرين أن هذا القرار سيساعد صناعة النفط الخام على الاستجابة سريعا لسياسات المناخ.

وفي هذا الإطار، يقول روس كنيدي، العضو المنتدب لشركة "كيو إتش آي" لخدمات الطاقة، إن فرص حصد مزيد من المكاسب السعرية في الأسبوع الجاري قائمة بقوة في ظل غلبة العوامل الداعمة على العوامل التي تكبح الأسعار، خاصة تسارع وتيرة السحب من المخزونات النفطية الأمريكية وظهور مؤشرات قوية على تعافي الطلب وهي التوقعات التي تراهن عليها بقوة مجموعة "أوبك +" في الشهور القليلة المقبلة.

وأضاف، أن الجميع يأمل أن يكون عام 2021 هو عام التعافي وأن يصبح أحد أهم الأعوام لقطاع الطاقة في التاريخ الحديث، من خلال تجاوز المحنة الواسعة بسبب الوباء في العام الماضي، مشيرا إلى أن دلائل التعافي بدأت في الظهور بشكل جيد.

نوفاك: سوق الخام العالمية على مسار التعافي

ألكسندر نوفاك

قال ألكسندر نوفاك، نائب رئيس الوزراء الروسي، في تصريحات صحافية، "إن سوق النفط العالمية على مسار التعافي، وإن سعر الخام قد يدور بين 45 إلى 60 دولارا للبرميل في المتوسط هذا العام". ونقلت وكالات الأنباء الروسية عن نوفاك قوله: "إن مشروع خط الأنابيب نورد ستريم 2 الذي سينقل الغاز عبر البحر من روسيا إلى ألمانيا قد اكتمل بنسبة 95 في المائة، وإنه سيتم رغم محاولات الولايات المتحدة عرقلته".

وأوردت وكالة الإعلام الروسية أن نوفاك قال في حديث لقناة "روسيا 1" التلفزيونية: "شهدنا تقلبات محدودة في الأشهر القليلة الماضية، ما يعني هذا أن السوق متوازنة، وأن الأسعار التي نراها الآن تتفق مع وضع السوق".

ووفقا لـ"رويترز"، أضاف نوفاك أن "الطلب العالمي على النفط وصل إلى أدنى مستوياته خلال أزمة الجائحة في (أبريل) و (مايو)، عندما هبط بين 20 و25 في المائة عن المعتاد".

وقال: "إن الطلب تحسن بعدها، وإن التراجع دار بين 8 إلى 9 في المائة، بنهاية العام". وكان الطلب العالمي نحو مائة مليون برميل يوميا قبل الإغلاقات المرتبطة بفيروس كورونا.

وتقول منظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك"، "إن الطلب العالمي على النفط سينتعش في 2021 بوتيرة أبطأ مما كان يعتقد سابقا في ظل استمرار تداعيات الجائحة". وأكد التقرير الشهري لمنظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك" أنه في أعقاب انكماش يقدر بنحو 0.1 مليون برميل يوميا في 2020 زاد إنتاج "أوبك" من النفط الخام في (يناير) بمقدار 0.18 مليون برميل يوميا إلى متوسط 25.50 مليون برميل يوميا.

وأوضح التقرير أن سلة "أوبك" المرجعية ربحت 5.21 دولار أو 10.6 في المائة شهريا ووصلت إلى 54.38 دولار للبرميل، حيث واصلت أسعار العقود الآجلة للنفط الخام مكاسبها في (يناير).

ونوه إلى أن خام برنت كسب 5.10 دولار أو 10.2 في المائة في (يناير)، ليصل إلى متوسط 55.32 دولار أمريكي للبرميل، وكسب خام غرب تكساس الوسيط في نيويورك 5.03 دولار أو 10.7 في المائة، ليصل إلى متوسط 52.10 دولار للبرميل.

الصين الشريك التجاري الأول للاتحاد الأوروبي

أصبحت الصين في 2020 الشريك التجاري الأول للاتحاد الأوروبي للمرة الأولى، متجاوزة الولايات المتحدة، بفضل الانتعاش السريع لاقتصادها الأقل تأثرا بوباء كوفيد– 19 من اقتصادات الشركاء الغربيين.

وخلال العام الماضي، بلغ حجم تجارة الاتحاد الأوروبي مع الصين 586 مليار دولار (مجموع الصادرات والواردات)، مقارنة بـ555 مليار دولار مع الولايات المتحدة، وفقا للأرقام الصادرة أمس عن المعهد الأوروبي للإحصاء (يوروستات).

وبحسب "الفرنسية"، أوضح "يوروستات" في بيان "خلال 2020، كانت الصين الشريك التجاري الرئيس للاتحاد الأوروبي".

وإذا كان الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للصين منذ 2004، فهذه المرة الأولى التي يكون فيها العكس صحيحا، أي أن الصين سبقت الولايات المتحدة في حجم المبادلات التجارية مع أوروبا. ووفقا للمعهد، تعزى هذه النتيجة إلى زيادة الواردات الأوروبية من الصين (5.6+ في المائة 2020، مقارنة بـ2019) وكذلك الصادرات الأوروبية إلى الصين (2.2+ في المائة).

وفي الوقت نفسه، سجلت التجارة مع الولايات المتحدة تراجعا كبيرا لكل من الواردات (13.2– في المائة) والصادرات (8.2– في المائة).

وبعد معاناته جراء تبعات كوفيد19– خلال الربع الأول، تعافى الاقتصاد الصيني إلى حد كبير وتجاوز الاستهلاك في نهاية العام مستواه قبل عام، ما أدى إلى زيادة المبيعات الأوروبية، خصوصا السيارات والسلع الفاخرة.

واستفادت صادرات الصين إلى أوروبا من الطلب القوي على المعدات الطبية والمنتجات الإلكترونية.

بنوك لبنان تكافح .. أصابتها الأزمة المالية بالشلل

سليم صفير

رياض سلامة

يكافح عدد من بنوك لبنان، التي أصابتها الأزمة المالية بالشلل وصدعتها المخاطر السياسية للوفاء بالهدف الذي وضعه لها مصرف لبنان المركزي لتعزيز دفاعاتها بزيادة رأس المال 20 في المائة بنهاية هذا الشهر.

وبحسب "رويترز"، قالت أربعة مصادر مصرفية مطلعة على الوضع إنه من المتوقع أن يفي أقل من نصف البنوك الكبرى، التي يبلغ عددها نحو 12 بنكا بالشرط المستهدف، الذي حدده البنك المركزي في (أغسطس) الماضي لتدعيم القطاع.

والبنوك التي يتوقع أن تفي بأهداف البنك المركزي هي تلك، التي استغلت إلى حد كبير فرصة الاستفادة من حملة الأسهم أو المودعين الحاليين وحولت الودائع الدولارية المحلية إلى أدوات ملكية أو باعت أنشطة تابعة لها في الخارج.

ويؤكد الوضع حجم المشكلة، التي تواجه بنوك لبنان التي أفرطت في إقراض دولة من أكبر دول العالم مديونية ولم تعد تملك سيولة مالية، وجمدت هذه البنوك إلى حد كبير الودائع الدولارية لعملائها ومنعتهم من تحويل المال إلى الخارج منذ أواخر 2019.

ويقول بعض المستثمرين والاقتصاديين إن هذه الخطوات ضئيلة لا تذكر وجاءت بعد فوات الأوان في ضوء ضخامة الخسائر، التي تواجه القطاع.

وأكد رياض سلامة حاكم المصرف المركزي لـ"رويترز" أن الـ20 في المائة المستهدفة، التي حددها تعادل نحو أربعة مليارات دولار. ويقل هذا المبلغ كثيرا عن العجز في القوائم المالية للبنوك والبالغ 83 مليار دولار، وفقا لتقدير الحكومة المستقيلة العام الماضي في إطار خطة رسمتها للإنقاذ المالي.

وقال مايك عازار، مستشار تمويل الديون والمحاضر السابق في الاقتصاد الدولي في كلية الدراسات الدولية المتقدمة في جامعة جون هوبكنز "كلها عاجزة عن سداد الالتزامات".

وقال سليم صفير، رئيس جمعية مصارف لبنان والرئيس التنفيذي لبنك بيروت إن معظم البنوك "ستلتزم بتوجيهات البنك المركزي".

ألتماير يحذر من عواقب موجة ثالثة على الشركات الألمانية

بيتر ألتماير

حذر وزير الاقتصاد الألماني بيتر ألتماير من عواقب حدوث موجة كورونا ثالثة بالنسبة للشركات، وذلك قبل اجتماعه اليوم مع ممثلي روابط اقتصادية، وفقا لـ"الألمانية".

وقال ألتماير لبرنامج "مورجن ماجازين" بالقناة الأولى بالتليفزيون الألماني (إيه أر دي): "من الممكن ألا يزدهر الاقتصاد، إذا كان لدينا موجة ثالثة من الإصابات".

وأكد الوزير الاتحادي أنه لهذا السبب لابد من تنسيق كل شيء بحيث يتم فتح الاقتصاد، وفي الوقت نفسه تجنب حدوث وضع مأساوي كما هو الحال في دول مجاورة، لافتا إلى أن الاختبارات الذاتية للكشف عن كورونا من الممكن أن تساعد بقوة في ذلك. يشار إلى أن المعهد الاتحادي المعني بالأدوية والمنتجات الطبية يعول على إصدار أول اختبارات ذاتية في مارس القادم. وأضاف ألتماير أنه إلى جانب الاختبارات الذاتية، هناك أيضا كثير من الأمور المحورية الأخرى التي يعتزم مناقشتها اليوم مع ممثلي القطاعات الاقتصادية.

ومن المقرر خلال "القمة الاقتصادية" اليوم التشاور بصفة خاصة بشأن التنفيذ البطئ للمساعدات الاقتصادية، إلى جانب قرارات الحكومة والولايات التي تم اتخاذها لمواجهة الوباء.

سنغافورة تسجل أكبر انكماش في تاريخها

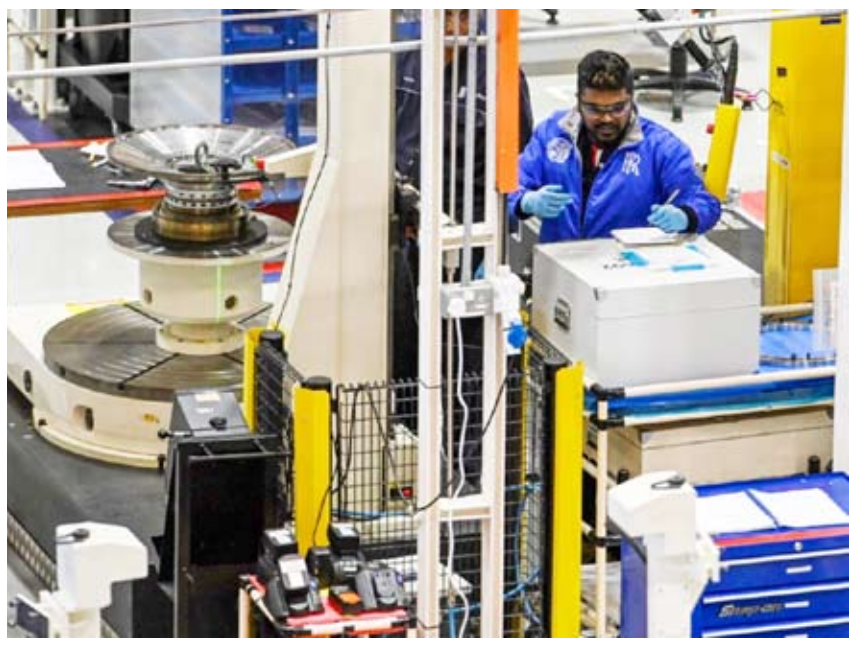

قالت وزارة التجارة والصناعة في سنغافورة "إن الناتج المحلي الإجمالي للدولة انكمش بنسبة 5.4 في المائة في عام 2020".

وهذا هو أكبر انكماش في تاريخ البلاد، كما أن هذه هي المرة الأولى منذ عام 2001 التي يفشل فيها الاقتصاد القائم على التجارة في تحقيق نمو.

وبحسب "الألمانية"، ذكرت مؤسسة "مشاريع سنغافورة" الحكومية أن الصادرات والواردات تراجعت بصورة مجمعة بنسبة 5.2 في المائة العام الماضي.

وجاء الانكماش أقل مما كان متوقعا، بعد أن أشارت تقديرات سابقة إلى أن الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي سيصل إلى 5.8 في المائة، وبعد أن تسبب الإغلاق بسبب فيروس كورونا في الفترة من (أبريل) إلى (يونيو) في انكماش بنسبة 13 في المائة خلال الربع الثاني.

وقالت الوزارة "إن الربع الأخير شهد نموا في الاقتصاد بنسبة 3.8 في المائة على أساس فصلي، في نمو للربع الثاني على التوالي بعد انتهاء الإغلاق". وكان الانتعاش في أواخر العام مدفوعا بالتوسعات القوية في قطاعات التصنيع الطبي الحيوي والإلكترونيات والهندسة الدقيقة.

ومع ذلك، سجل معظم القطاعات انكماشا، مع انخفاض الإنشاءات بنسبة تزيد على 35 في المائة، كما تضررت السياحة والقطاعات ذات الصلة بشدة من جراء "الأثر الاقتصادي واسع النطاق لجائحة كوفيد – 19".

يذكر أن اقتصاد سنغافورة نما بنسبة 1.9 في المائة في عام 2019 وكان متوقعا له قبل الجائحة أن يسجل نموا في 2020 .

وفيما يتعلق بعام 2021، توقعت وزارة التجارة نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تراوح بين 4 و6 في المائة، وذلك قبل أن يعلن هنج سوي كيت وزير المالية موازنة العام اليوم.

ارتفاع الفائض التجاري لمنطقة اليورو بأكثر من المتوقع في ديسمبر

أظهرت بيانات أن الفائض التجاري لمنطقة اليورو مع بقية العالم كان أكبر من المتوقع في ديسمبر، ليضيف مساهمة إيجابية إلى الناتج المحلي الإجمالي المنكمش خلافا لذلك.

وقال مكتب إحصاءات الاتحاد الأوروبي يوروستات إن الفائض التجاري غير المعدل للدول التسع عشرة بمنطقة اليورو بلغ 29.2 مليار يورو في ديسمبر ، ارتفاعا من 22.6 مليار قبل عام وبما يفوق التوقعات لفائض 25.3 مليار.

وفي عام 2020 ككل، حين عصف كوفيد19– بالاقتصاد مسببا ركودا كبيرا، ظلت منطقة العملة الموحدة تسجل فائضا تجاريا بقيمة 234.5 مليار يورو، ما يزيد عن 221 مليار يورو في 2019 إذ انخفضت الصادرات على نحو أقل من الواردات.

وتكشف بيانات يوروستات أنه في الأساس تسببت واردات طاقة أقل بكثير، حيث تراجع العجز إلى 159 مليار يورو فحسب من 260 مليار يورو في 2019، في هذا الاختلاف، لتعوض أثر فائض أصغر من صادرات الآلات والسيارات، بحسب "رويترز".

وانخفض الفائض التجاري للاتحاد الأوروبي مع روسيا، المورد الرئيسي للنفط والغاز للتكتل، إلى 16.2 مليار يورو من 57.3 مليار في 2019 وتحول الاتحاد إلى تسجيل فائض 6.3 مليار يورو مع مورد آخر للطاقة هي النرويج، من عجز 2.6 مليار في السنة السابقة.

وبالتعديل في ضوء العوامل الموسمية، بلغ فائض تجارة منطقة اليورو مع بقية العالم 27.5 مليار يورو في ديسمبر ، ارتفاعا من 24.9 مليار في نوفمبر.

الاقتصاد الياباني .. أول انكماش منذ الأزمة المالية

تراجع الاقتصاد الياباني المتضرر جراء وباء كوفيد في 2020 لأول مرة منذ أكثر من عقد، لكن الانكماش كان أقل من المتوقع ليختتم العام بشكل قوي بفضل انتعاش الصادرات والدعم الحكومي الضخم.

لكن المحللين حذروا من أن التوقعات للأمد القريب قد تتأثر سلبا جراء تراجع الاستهلاك المحلي، نظرا للقيود الجديدة، التي فرضت لاحتواء الفيروس وتواصل إغلاق الحدود أمام السياح قبل أقل من ستة أشهر من الموعد المقرر لانطلاق أولمبياد طوكيو، الذي تم تأجيله العام الماضي.

وبحسب "الفرنسية"، انكمش ثالث أكبر اقتصاد في العالم 4.8 في المائة العام الماضي، في أول انكماش سنوي يسجله منذ ذروة الأزمة المالية العالمية 2009.

لكن الرقم كان أفضل مما جاء في استطلاع لتوقعات المحللين أجرته وكالة "بلومبيرج"، وذلك بفضل الأداء القوي، الذي سجل من (أكتوبر) حتى (ديسمبر)، وهي فترة نما الاقتصاد خلالها 12.7 في المائة، مقارنة بالربع السابق على أساس سنوي.

كما شكلت تدابير تحفيز الاقتصاد، التي أقرتها الحكومة منذ بدء كوفيد في إطار حزمة بقيمة ثلاثة تريليونات دولار مصدر دعم مهم. وأدت الأنباء إلى ارتفاع مؤشر "نيكاي" المرجعي في طوكيو 2 في المائة أمس على وقع الآمال بشأن التعافي التجاري، ليغلق فوق حاجز 30 ألفا لأول مرة منذ ثلاثة عقود.

وقالت خبيرة الاقتصاد لدى "موديز أناليتكس" شاهانا موكيرجي إن النمو الأفضل من المتوقع في الفصل الرابع من العام كان مدفوعا بـ"موقع (اليابان) التجاري المرن" مع ازدياد الصادرات والارتفاع الضئيل في الاستهلاك الخاص.

وأضافت أن "موجة كوفيد19– المحلية الثالثة والشديدة خففت زخم التعافي في اليابان في الشهور الأخيرة من 2020".

وتابعت "لكن مع تواصل تعافي الصادرات وإقرار لقاح فايزر، يفترض أن تشهد الشهور المقبلة انتعاشا أقوى".